محكمة الأموال تصدر 360 حكماً قضائياً خلال العام الفائت

كتب| محمد العزيزي

أصدرت محكمة الأموال العامة الابتدائية بأمانة العاصمة 360 حكما قضائيا خلال العام القضائي المنصرم (2013م-1434) ؛ وذلك في قضايا متنوعة كانت منظورة أمام المحكمة تمس المال العام، حيث استعادت إلى خزينة الدولة من خلال هذه الأحكام مبالغ كبيرة حسب الإحصائية الصادرة عن المحكمة، والتي حصلت الثورة على نسخة منها .

وكشفت الإحصائية أن قضايا إصدار شيك بدون رصيد وتزوير المحررات الرسمية والتهرب من الزكاة والتأمينات من أكثر القضايا التي صدرت فيها أحكام قضائية والتي بلغت أكثر من 150 حكما من أصل 360 حكما قضائياً أصدرتها المحكمة العام القضائي الفائت.

وأوضح القاضي رضوان النمر -رئيس محكمة الأموال العامة الابتدائية بالأمانة- أن قضايا الاعتداء على حرمة الوقف وإصدار شيك بدون رصيد وتزوير المحررات الرسمية والاختلاس تصدرت عدد القضايا الواردة إلى المحكمة خلال العام الماضي والأيام القليلة الماضية من العام الحالي

مؤكدا في سياق تصريحه للصحيفة أن المحكمة وردت إليها 261 قضية فساد خلال العام القضائي الفائت، وأنها نظرت في 702 قضية وفصلت في 360 قضية و14 قضية تم حجزها للنطق بالأحكام فيما لا تزال المحكمة تنظر في 328 قضية .

مؤكدا أن المحكمة ستبذل جهودا كبيرة لإنجاز كل القضايا التي استكملت المحكمة جلساتها فيها إلى جانب الإسراع في القضايا التي تنظر فيها المحكمة ..

أرقام التلفونات.. جرائم تقيد ضد أبرياء

أرقام مسجلة بأسماء لم تعد بحوزتهم وشركات الاتصال لا تتحرى الدقة

أنهى مكالمته بابتسامة عريضة قبل أن يباغته راكب على متن دراجة نارية ويخطف التلفون من يده ويذهب إلى المجهول.

(ع,م) كان يسير بالشارع معتقدا أنه متجه صوب مبتغاه بأمان سرق التلفون وانتهى موضوعه في تلك اللحظات إلى الأبد هذا ما كان يعتقده صاحب التليفون غير أن السارق وسائق الدراجة النارية توجهوا إلى مكان آخر وارتكبوا جريمة القتل وبجانب الضحية تركوا الشريحة الخاصة بالتليفون المسروق وذهبوا.. كثيراً ما يحدث من هذه الجرائم وإلقاء التهمة على آخرين من خلال التليفونات المسروقة, ناهيك عن الإساءات التي يتعرض لها البعض من تليفونات الغير سواء كانت تلك الأجهزة مسروقة أو قام أصحابها ببيعها دون أن يدركوا أنه قد تستغل وتذهب التهمة لهم عشرات الأرقام إن لم تكن المئات منها مسجلة بأسماء أشخاص لم تعد تلك الأرقام بحوزتهم بعد أن كانت معهم في وقت ما.

عبدالناصر الهلالي

ولم تعد المهمة صعبة لمن يستغل تلك الأرقام بأفعال إجرامية..صار بوسع أي شخص يحصل على شريحة باسم شخص آخر ويظل يعبث بأمن الآخرين وراحتهم.

رئيس قسم شرطة 26 سبتمبر غانم العصري يقول: تحدث سرقة تليفونات وهذا بشكل مستمر وتستغل هذه في أحداث مختلفة.

لكن العصري قلل من اعتبار هذا الأمر كظاهرة كما يحدث في دول أخرى ويعتبر أن خاطفي التليفونات في الغالب يبيعونها.

ويضيف في حالة التصرف بالشرائح في أعمال جنائية يتم معرفة أصحابها من خلال شركات الإتصال, برنامج يمن فون الذي يتم تحميله في التليفونات الحديثة يكشف عند إرسال المكالمات أو استقبالها عن الأسماء التي تحمل تلك الأرقام.

نصف المكالمات اليومية التي استقبلها ممن التقيت بهم كما يقولون لا تحمل تلك الأرقام اسماءهم بل أسماء اخرى.

شركات الإتصال كما هو معروف عبر وكلائها عند بيع الشرائح المخصصة للإتصال تبرم عقوداً مع زبائنها يشترط فيها تسجيل (بطاقة الهوية أو الجواز) في العقد وطلب صورة من تلك الوثيقة غير أن شركات الإتصال نفسها عندما يهمل الزبون رقمه لفترة طويلة تبيع الرقم لشخص آخر بعقد جديد فيما يظل الرقم مسجلاً باسم الشخص الأول، كثيرون اشتكوا من هذه المشكلة التي قد تعرضهم يوما ما لمشاكل لم تكن بالحسبان.

عبدالحكيم ظل يتلقى إساءات كثيرة من رقمين مختلفين لفترة طويلة كما يقول وهو يعاني من الإساءات اليومية التي تصله إلى رقمه.. عبدالحكيم كان يجهل كيفية التصرف وكل أمنيته أن يعرف صاحبا تلك الأرقام، في نهاية المطاف عرف من خلال تساؤله مع آخرين أن الشركة بإمكانها كشف تلك الأرقام عبر برنامج يمن فون لكن صاحبا الرقمين نفيا أن تكون الأرقام معهما لأنهما كما يقولان تركاهما منذ سنوات والشركة تصرفت بهم.

الشركة تتصرف بالأرقام دون تغيير الأسماء الأولى التي أبرمت معها العقود الأمر الذي يعرض أولئك الناس إلى مشاكل جمة لا تستبعد أن يكون القتل وارداً في هكذا أمر.

(ع.م) الذي خطف تليفونه لم يدرك مخاطر ذلك إلا بعد أن تم القبض عليه ومواجهته بتهمة القتل في قسم شرطة معين بأمانة العاصمة..الرجل لم يقدم بلاغاً إلى الشرطة يعلمهم بسرقة تليفونه بل أخبرهم حينها أن تليفونه سرق من قبل صاحب دراجة نارية وراكب بجانبه ظل الرجل في السجن لأسابيع حتى تم العثور على القتلة الحقيقيين.

جرائم كثيرة من هذا النوع تمت والوسيلة هي التليفون عبر السرقة أو استغلال تليفونات الغير بسبب أخطاء شركات الإتصال في الأغلب.

العصري رئيس قسم شرطة 26 سبتمبر يقول: إن الشركات توقف تلك الأرقام بتاريخ معين وتباع بعقد جديد.

مسؤول أمني يؤكد أن هذا ما يجب فعله غير أن هذا الأمر لا يحدث إلا في النادر وتوجد شكاوى كثيرة من هذا النوع.

ويقول: يتوجب على من إهمل رقمه التليفوني أو سرق تليفونه أن يقدم بلاغا بذلك حتى لا تترتب عليه أي مشكلة يرتكبها غيره.

قـف

عبدالوهاب مزارعة
mozareaa@gmail.com

شيول مخالف!!

في أول يوم في هذا العام استيقظت على حادث ضحيته محمد ابن جاري والمدهش والعجيب في الأمر أن يخالف "شيول" ويعتقد سائقه أنه يقود سيكل ويمر من يمين باص أجرة واقف على خط المطار!!

الحوادث المرورية أمر يومي ومعتاد تزايدت هذه الأيام لكن أن يرتكب الحادث سائق شيول أثناء مروره مخالفاً من جوار باص لنقل الركاب ويصدم الطالب محمد وهو في طريقه لصعود الباص ذاهباً إلى المدرسة فهذا تطور غير مسبوق في الحوادث المرورية.

المسكين محمد تكسرت كلتا ساقيه وشرخ حوضه.. أبوه سارع لإسعافه تاركا صاحب الشيول ظنا منه أن الإصابة بسيطة أو عملا بالآية كما يقول الله تعالى: "الكاظمين الغيظ العافين عن الناس" ولا يدري عواقب الحادث وعواقب ترك مرتكب حادث كهذا دون أن يعرف المصيبة التي ارتكبها.

لن أكون منصفاً- بتقديري- إذا تحدثت عن دور المرور والتوعية ووسائل الإعلام والمدرسة وما إلى ذلك فالحديث عن حادث مروري في زمن يوميات القتل العادي أمر ساذج.

بيد أني أوجه حديثي لكل أب وأم وشاب وشابة وطفل يعبرون الشارع أو يمشون على الرصيف، ففي الشارع قد تصدمك سيارة أو دراجة نارية آتية من خطها الصحيح أو مخالفة..أو تسقط عليك طائرة من السماء أو يلحقك شاص إلى وسط دكانك.

الأقدار عندنا تنوعت وتشكلت وربما حدثت لها طفرة جينية كتلك التي حدثت قبل 24 ألف سنة وجعل الله- سبحانه- الحبة تنبت سنبلة بدلاً من حبة واحدة.

الخطاب للمارة: انتبهوا كل شيء قابل لصدمكم ولا قدر الله للانفجار..انتبهوا لأنفسكم فكل سائق مجنون حتى تتوقف الآلة التي يقودها..

إدارة المرور رصدت 8962 حادثاً و609833 مخالفة مرورية

حوادث السير في اليمن تودي بحياة 3494 العام الماضي

تقرير / وائل شرحة

لقي 2494 شخصاً مصرعهم العام الماضي بسبب الحوادث المرورية التي بلغت 8962 حادثة مرورية شهدتها محافظات الجمهورية، حيث تنوعت تلك الحوادث ما بين صدام ودهس وانقلاب وسقوط.

وأوردت الإدارة العامة للمرور في التقرير النهائي للعام الفائت أن الحوادث المرورية نتجت عنها وفاة 2494 شخصاً من مختلف الفئات العمرية.. وإصابة 6164 شخصاً بإصابات بليغة و6458 شخصاً بإصابات بسيطة.. مؤكدة أن الخسائر المادية المقدرة نتيجة الحوادث بلغت (2175431200) ريال.

وكشفت الإحصائية المرورية التي حصل (قضايا وناس) على نسخة منها أن المحافظات التي تزداد فيها نسبة الحوادث المرورية والوفيات الناجمة عنها خلال العام المنصرم هي محافظات الأمانة وتعز والحديدة وحجة, وغيرها من المحافظات.

وأرجعت الإدارة العامة للمرور ارتفاع الحوادث والخسائر المادية والبشرية جراء هذه الحوادث إلى عدة أسباب منها الإهمال والسرعة والخلل الفني في المركبات، وعكس خط السير، بالإضافة إلى حالات أخرى..وتمنت إدارة المرور على الأخوة السائقين الالتزام بقواعد استخدام الطريق والسلامة للتقليل من الضحايا والخسائر التي يتكبدها الوطن والمواطن في الأرواح والأملاك.

وكشف التقرير ذاته عن أن إجمالي المخالفات التي ارتكبها السائقون خلال الفترة ذاتها وفي جميع محافظات الجمهورية بلغ (609823) مخالفة مرورية, منها (180982) مخالفة تم تسديدها, بينما (428841) مخالفة لم يتم تسديدها..واشار التقرير إلى أن المردود المالي من المخالفات بلغ في ذات العام (226.039.972) ريالاً.

نتجت عنها وفاة «41» وإصابة «164» شخصاً

مصلحة الدفاع المدني تكشف عن وقوع «381» حالة حريق في محافظات الجمهورية العام الفائت

تقرير / وائل محمد

شهدت اليمن خلال العام المنصرم 2013م عدداً كبيراً من الحرائق المدمرة أدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح والجانب المادي وكشف تقرير صادر من مصلحة الدفاع المدني التابعة لوزارة الداخلية أن حالات الحريق بلغت «381» حالة حريق مختلفة في عموم محافظة الجمهورية وأكدت المصلحة من خلال تقريرها أن تلك الحوادث شملت المنازل بواقع «275» حالة, والمحلات التجارية «64» حالة, والمرافق العامة «17» حالة بينما وسائل النقل «41» حالة ,والمطاعم «17» حالة حريق,كما أدى حرق القمامة إلى (26) حالة , وذكرت الإحصائية الصادرة حديثاً أن محطات البترول تعرضت لـ«5» حالات والورش لـ«7» حالات و «5» حالات كانت من نصيب المصانع بينما الفنادق واللوكندات حيث تعرض لحالة واحدة فقط.. أما المكاتب والشركات فقد حصلت فيها حالتا حريق و «9» حالات أخرى.

وأرجعت مصلحة الدفاع المدني أسباب الحرائق التي حدثت خلال العام الماضي 2013م إلى الإهمال وتسرب الغاز وعبث الأطفال كأهم الأسباب الرئيسة لاشتعال الحرائق والنيران في المنازل والأماكن المختلفة بينما الحوادث الأخرى كانت نتيجة للأدوات الإضاءة مثل الشمع والماس والعمدي, وبين التقرير الإحصائي لمصلحة الدفاع المدني أن هذه الحوادث والحرائق نتج عنها خسائر مادية وبشرية حيث وصلت حالات الوفاة إلى «41» حالة وفاة منها «34» من الذكور و «7» إناث بينما كان المصابون من الذكور «101» شخص والإناث «63» بإصابات خفيفة ومتوسطة وبليغة وقد تم تقدير الخسائر المالية في التقرير بنحو ملايين الريالات.

وأشار التقرير ذاته إلى أن إجمالي حالات وأنواع حوادث الإنقاذ وصل خلال العام المنصرم الى (31) حالة منها «16» حالة غرق و(4) حالات تصادم وانفجار السيارات و(5) حالات سقوط في الآبار وحالتين من خلال الهدم و(4) حالات قيل بأنها من الأنواع الأخرى.

واشتمل التقرير على نشاط مصلحة الدفاع المدني والذي تحدث فيه عن النزول الميداني إلى المواقع المشمولة بالإشراف الوقائي من قبل الدفاع المدني في الأمانة وبعض محافظات الجمهورية خلال العام 2013م ووصل إلى «3811» نزولاً ميدانياً تركزت أكثرها على الأسواق والمحلات التجارية, بينما بلغ عدد النزول وللإشراف على وكالات بيع الغاز إلى أكثر من (259) مرة وان المصلحة مستمرة بالنزول بشكل دائم, أما محطات الوقود فقد بلغ التعقيب عليها (198) إخطاراً ونزولاً بالنسبة للمؤسسات والمنشآت الصناعية فقد وصل عدد النزول للإشراف عليها إلى «63» نزولاً, و «28» نزولاً على مؤسسات الإطفاء التي يتم التفتيش والتعقيب عليها بصوره مفاجئة , وقد بلغ عدد النزول الميداني للمؤسسات والمنشآت الأخرى «98» نزولا حسب تقرير الانجاز الخاص بنشاط المصلحة.

وتضمن التقرير نشاط مصلحة الدفاع في عملية التدريب والتأهيل حيث ذكر أنها دربت عدداً من الذكور والإناث في مختلف القطاعات خلال عام 2013م والبالغ عددهم «307000» متدرب ومستفيد من الدورات والمحاضرات التدريبية وبرامج التوعية سواء كانوا من موظفي القطاع العام أو الخاص أو المعلمين والمعلمات وكذلك طلاب وطالبات الجامعات والمعاهد والمدارس بالإضافة إلى منتسبي الدفاع المدني والمعسكرات الشبابية .